

قد كورت احاب بقوله تعالى وظل محمد وودو بقوله هم واز واجرم في ظلال  
 اذ لا يلزم من تكوير الشمس عدم الظل لان مخلوق الله تعالى وليس يورث  
 بل هو امر وجودي له نفع باذن الله تعالى في الابدان وغيرها فليس  
 الظل عدم الشمس كما قد يتوهم اه **قوله** وقت عصر من اخر ايام  
 ان للعصر سبع اوقات اول وقت وتقدم بيانه وقت اختيار العصر  
 الظل مثليه نوت جواز بلا كراهه مام نصف الشمس فوق جواز كراهه  
 مام يصف الوقت مما يسع الجميع نوت جواز حرمه متى ضاق عن جميعها  
 ووقت عذر لمن يحجج ووقت ضره تقدم تفصيله جميع قرص الشمس  
 اي فلا يلحق ما بقي هنا ما غاب كما لا يلحق ما طلع بما يبقى بالنسبه للصباح  
 اختيارا تيمها **قوله** نوت مقرب اعلم ان لها خمسة اوقات وقت  
 فضيله واختيار اول الوقت وتقدم بيانه وقت جواز وكراهه  
 الى مغيب الشفق الاحمر وقت عذر لمن يحجج ووقت ضره **قوله**  
 الى مغيب الشفق لغير مسلم وقت المغرب مام يغيب الشفق **قوله**  
 احمر قيد ليجوز ما بعد من الاصف ثم الابيض من المغرب الى غروب  
 جميع النور وان بقي الشعاع ويعرف في العراق والشعاب التي بها جبال  
 بنى وال شعاع من اعلى المحيطان والجنال ما خوذ من غروب اذا بعد  
 احمر يسدرك زاده للايضاح لقول الشافعي وغيره من ائمه الفقه  
 ان الشفق هو البحر نا طلائه على الاخيرين مما زان لم يغيب الشفق  
 لقصر لياي الهل نا حيه لبعض بلاد المشرق اعني بعد الغروب  
 زمن يغيب فيه شفق اقرب للبلاد المشرق اعني بعد الغروب  
 اليوم ولو صلى المغرب ببلد غابت شمسها ثم انتقل الى بلدة نوجب  
 لم تغرب فيها وجب عليه اعادتها وما تقدم في المغرب هو المذهب  
 القديم للشافعي وعليه الفتوى في الحديث فيقضي وقتها بغض قدر ما  
 وضو او سبق عور واذان واتمامه وحسن ركعات لان حسن الصلاة  
 في اليومين في وقت واحد مخلوق غيرها كذا الاستدل به في الفتاوى  
 وسرد بان جبريل انما بين الوقت المختار وهو الميسر بوقت الفضله  
 واما الوقت الجائز فهو محل النزاع فليس فيه تقطع له وانما استن

قوله هذه الامور للضد ومع الملاءم بالنسب المقرب وسنها البعد به وذكر  
 الامام سبع ركعات فزاد ركعتين قبلها قال في م وكان ينبغي للمصن  
 ثم حجه لانه صبح في هذا الكتاب استحباب ركعتين قبلها واستحب اوبكر  
 البيضاوي ان يعا بعد هاتين ركعتين على هذا سبع ركعات والاعتبار في جميع  
 ما ذكره بالوسط المعتدل كذا اطلقه الرافي وقال الفقهاء يعينون حق  
 كل انسان الوسط من فعل نفسه لانهم يختلفون في ذلك ويمكن جعل كلام  
 الرافي على ذلك ويعتبر ايضا تدرك كل لم يكسرها بحد الجوع كما في  
 الشرح والروضه لكث صوب في النفع وغيره اعتبار الشبع لما في  
 الصحيحين اذا تم ما العسافا بدوا به قبل صلاة المغرب ولا يتجمل  
 عن عشا كره وحل كلامه على الشبع المشرعي وهو انما يكال لقيمت  
 يقتم صلته والعشا في الحديث مجمل على هذا ايضا كما قاله ولو  
 عبر المصن بالظهر بدل الوضوء لكان ان لم يشتمل الغسل واليتم  
 وازالت الحيت وعمد جامع بلبس الثياب بدل ستر العور  
 واستحسنه الا سنوي ليتناول التعمم والتقص والارتياد ونحوها  
**قوله** من اوجب ذلك اي لتاخير المذكور قوله من مغيب الشفق  
 ان الاحمر كما سبق لا ما بعد من الاصف ثم الابيض خلافا للامام  
 في الاول والمؤخر في الثاني **قوله** الى من صادق لغير جميع حرم  
 مسلم ليس في النوم تفريط على من لم يصل الصلاة حتى يخرج في  
 الصلاة الاخرى قال فيهما حرجت الصبح لدليل في وقت  
 الصلاة على مقتضاه غيرها وللعشا سعة اوقات وقت  
 فضيله او لم ووقت اختيار الى ثلث الليل ووقت جواز بلا  
 كراهه الى فجر الكاذب ووقت جواز بكراهه ما بين المغرب  
 ووقت حرمه ما اذا لم يبق ما يسعها جميعها ووقت عذر لمن  
 يحجج ووقت ضره وقد تقدم بيانه **قوله** من لا  
 عشا لهم بان يكونوا متواج لا يغيب فيها شفقهم بقدر  
 ما يغيب فيه الشفق باقرب البلاد اليهم كما في القوة المخرجة  
 في القطر اي فان كان يشفقهم يغيب عند ربع ليهم مثلا اعتبر

قوله هذه